

مسألة الفقر والاندماج الاجتماعي للأسر النازحة في الوسط الحضري في مدينة سطيف (دراسة ميدانية)

فروق يعلى¹

تمهيد:

تُعد ظاهرة التحضر من أهم الظواهر الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري على غرار المجتمعات الحديثة، وهي غير مفسرة فقط بالنمو المرتفع لسكان المدن لكن تفسر خاصة بالنزوح الريفي الكثيف نحوها.

فالتحضر في المدن الجزائرية من الناحية الواقعية لا يقدم دليلا كافيا على التحول النوعي في الحياة، بقدر ما يقدم دليلا على التخلف المتجلي في توسع المناطق المتخلفة في المدن من جهة، وتأخر التنمية الريفية مقابل استيلاء المناطق الحضرية على كل مشاريع التنمية من جهة أخرى. وهو ما يفسر تلك المشكلات التي تعاني منها المدن الجزائرية والتي تستهدف أساسا الأسر الحضرية خاصة النازحة منها، والأسباب لا يجب البحث عنها فقط من الناحية الاقتصادية والسياسية والعمرانية ولكن أيضا وأساسا من الناحية الاجتماعية.

فرغم اتجاه الجهود نحو دراسة مشكلات تكيف المهاجرين والأقليات في الوسط الحضري إلا أنها تستهدف فقط الأفراد دون الاهتمام بالأسرة كوحدة اجتماعية متكاملة تحتوى على مجموعة من الأفراد تربطهم عدة عوامل مشتركة وتميزهم عوامل أخرى كالسن والجنس والحالة المهنية وغيره، كما أنها لم تطرح قضية الاندماج أصلا رغم الاختلاف الواضح بين المفهومين؛ إذ يشير الأول إلى ما هو إيكولوجي في حين يشير المفهوم الثاني إلى ما هو اجتماعي.

ومن هنا جاءت هذا الدراسة من أجل البحث عن العلاقة الموجودة بين التحضر من خلال طرحه لمسألة الفقر وقضية الاندماج الاجتماعي للأسر النازحة في إحدى المدن الجزائرية؛ وفق ثمانية عناصر هي طرح الإشكالية، عرض أهمية الدراسة ثم أهدافها وبعدها تم صياغة فرضيات الدراسة وتحديد المفاهيم وعرض ومناقشة الدراسات السابقة حول الموضوع ثم تحديد الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية وأخيرا عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية.

أولا: الإشكالية:

إن ما يميّز التحضر في الجزائر بصفة عامة ومدينة سطيف خاصة كونه مرتبطا أساسا بالنزوح الريفي للسكان مقارنة بنموه الطبيعي، وهذا ما يفسر الوضعية الراهنة لمعظم المدن الجزائرية أين أصبحت

¹أستاذ محاضر قسم علم الاجتماع كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02.

مزيجا بين خصائص الحياة الريفية وخصائص الحياة الحضرية وبعبارة أخرى أنها (المدن الجزائرية بصفة عامة) أصبحت فسيفاء من الحياة الريفية والحضرية باعتبار الأسرة النازحة (المتحضرين الجدد) تنتقل إلى وسط حضري يختلف تماما عن الوسط التقليدي اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وحتى نفسيا.

وهو ما يؤدي إلى عدم تبنيتها للقيم الحضرية بسهولة بل يعملون على مقاومتها، وبالتالي ظهور ازدواجية في العلاقات الاجتماعية، فرغم ما يبدو من النزوع نحو التحديث والبقرة وما ينشأ عنها من علاقات رسمية تعاقدية نفعية تنافسية، وفي نطاق التنظيمات البيروقراطية الحديثة، وبروز جمعيات المجتمع المدني، نلاحظ أيضا وفي ذات الوقت استمرار العلاقات الشخصية للانساق الاجتماعية والثقافية في تعايش وتفاعل.

ورغم ما تطرحه هذه الازدواجية من تناقضات ومشكلات داخل الوسط الحضري في بعض الأحيان، إلا أنها تقدم بعض الدعم للحياة الحضرية عندما تعوض تلك العلاقات العجز الوظيفي لدى بعضها البعض، خاصة عندما تصبح المدينة عاجزة عن استيعاب وإدماج سكانها في نظامها الحضري الحديث، أمام تعدد الصعوبات والمشكلات التي تواجه هؤلاء النازحين في حياتهم الحضرية الأمر الذي يدفعهم إلى التمسك أكثر بالانساق (النظم) الأولية وعلى رأسها النسق القرابي.

فانتقال الأسر النازحة إلى الوسط الحضري لا يجعلها عن معزل من المشكلات الاجتماعية التي تتخبط بها معظم المدن الجزائرية والمتمثلة أساسا في مشكلات فيزيقية كانتشار الأحياء المتخلفة والقصديرية، العمران واضعي اليد، التوسع العشوائي للمدن، انتشار الأحياء الفوضوية، أزمة السكن، مشكلة النقل، تدهور الأماكن العامة، التدهور البيئي، الضعف الجمالي للمحيط الحضري وغياب المساحات الخضراء.

ومشكلات اجتماعية كضعف آليات الضبط الاجتماعي والهامشية الحضرية، العنف الحضري ونقص الفعالية الحضرية، ومشكلات تشريعية وتنظيمية كانتشار التجارة الموازية والأسواق الفوضوية، اكتساح التوسع العمراني للأراضي الزراعية، المضاربة العقاري وضعف الخدمات المقدمة وسوء توزيعها، بالإضافة إلى مشكلات اقتصادية كارتفاع نسبة البطالة وصعوبة الحصول على العمل، وانتشار العمل غير المؤمن، انخفاض الأجور مقارنة بالعمل المقدم، عمالة الأطفال الناتجة أساسا عن استفحال ظاهرة الفقر الحضري وتدهور المستوى المعيشي.

بالإضافة إلى هذه المشكلات التي تصنف على مستوى الماكرو-سوسيولوجيا يواجه أفراد هذه الأسر النازحة عدة مشكلات على المستوى الميكرو-سوسيولوجي التي قد تعرقل عملية اندماجهم في مختلف أماكن تواجدهم، دخل الأسرة وفي الحي، في العمل، في المؤسسات التربوية وفي المجتمع ككل. ولكن الأسر النازحة في الوسط الحضري ليس بالضرورة أن تعيش هذه المشكلات حتى يتأثر أفرادها بها بل شعورهم فقط بأنها تشكل عليهم أو على أسرهم تهديدا في المستقبل كفيل بالتأثير عليهم وهو ما يطلق عليه في التراث السوسيولوجي الغربي بالمسألة الاجتماعية.

إذا عندما يتعلق الأمر بالأسر النازحة تطرح قضية الاندماج الاجتماعي بشدة لأن أمر لا يتعلق بإحلال الحضرية مكان ما هو ريفي فحسب بقدر ما يتعلق بمواجهة الآثار الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المترتبة عن ذلك التحول الفيزيقي، من حيث مقاومة المتحضرين الجدد لخصائص الحياة الحضرية ومحاولتهم الانسجام والتأقلم مع الإطار الجديد للحياة الحضرية، باعتبار الأسرة الريفية عند نزوحها إلى المدينة تنتقل بقيمتها وعاداتها وتقاليدها واتجاهاتها في الحياة تحول دون تبنيها لقيم الحياة الحضرية بسهولة.

وفي ضوء ما سبق فإن الدراسة الراهنة تسعى للبحث والكشف عن طبيعة ودرجة العلاقة الموجودة بين وضعية الأسر النازحة تجاه مسألة الفقر (تفاديها أو معاشتها كمشكلات أو الشعور بتهديداتها) وعملية للاندماج الاجتماعي لأفرادها في الوسط الحضري، وفق مدة إقامتها تلك الأسر في الوسط الحضري، من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- 1- ما هي درجة تعرض الأسر النازحة لمسألة الفقر (تُهددها أو تعيشها)؟.
- 2- وهل تساهم طول مدة إقامة الأسر النازحة في الوسط الحضري في التغلب على مسألة الفقر وإيجاد حلول لها؟.
- 3- وما هو مستوى اندماج الأسر النازحة في الوسط الحضري من خلال درجة اندماج كل فرد من أفرادها؟.

- 4- وهل تساهم طول مدة إقامة الأسر النازحة في الوسط الحضري في اندماج أفرادها؟.
 - 5- كيف يؤثر التحضر من خلال طرحه لمسألة الفقر على الأسر النازحة في اندماج أفرادها؟
- ثانيا: أهمية الدراسة:

تتأتى أهمية هذه الدراسة في كونها تهتم بأحد أنواع المجتمعات المحلية ألا وهي مجتمع المدينة الذي عرف موجات متتالية من النزوح الريفي للسكان، قصد الاستفادة من سياسات التنمية والظفر بالامتيازات التي تتوفر عليها تلك المدن وتفتقدها الأرياف.

كما تهتم بأحد المؤسسات التربوية الأولى التي تُعنى بالتنشئة الاجتماعية للأفراد وتحويلهم من كائنات بيولوجية إلى كائنات اجتماعية تستطيع التكيف مع الأوضاع المختلفة بفضل التنشئة التي يتلقونها والمهارات التي يتعلمونها داخل هذه المؤسسة ألا وهي الأسرة.

وتركز أيضا هذه الدراسة على البحث في أبعاد مسألة الفقر التي باتت أكثر من ضرورة بالنظر لتأثيراتها على الواقع المعيشي اليومي لفئات كبيرة من أفراد المجتمع، فلا يمكن الحديث عن الاندماج الاجتماعي أصلا إذا لم يتوفر للفرد الحد الأدنى من المستوى المعيشي الذي يجنبه الوقوع في الفقر.

ويضاف إلى هذا كون الدراسة تبحث وبعمق عن العلاقة الموجودة بين مسألة الفقر التي تعيشها معظم الأسر النازحة على شكل مشكلات أو تهديدات (كمتغير مستقل) وقضية الاندماج الاجتماعي لأفرادها (كمتغير تابع).

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن حصرها فيما يأتي:

- 1- تحديد وضعية الأسر النازحة تجاه مسألة الفقر من خلال تقايدها أو التعرض لتهديداتها أو معاشتها على شكل مشكلات.
- 2- التعرف على مدى وجود فروق في درجة تعرض الأسر النازحة لمسألة الفقر (كمشكلة اجتماعية) حسب مدة إقامتها في الوسط الحضري.
- 3- معرفة مستوى اندماج الأسر النازحة في الوسط الحضري ودرجة اندماج كل فرد من أفرادها.
- 4- التعرف على مدى وجود فروق في درجة الاندماج الاجتماعية للأسر النازحة حسب مدة إقامتها في الوسط الحضري.
- 5- معرفة مدى وجود فروق في مستوى ودرجة الاندماج الاجتماعية للأسر النازحة في الوسط الحضري حسب درجة تعرضها لمسألة الفقر.

رابعاً: الفرضيات:

انطلاقاً من أهداف الدراسة والتساؤلات التي تمّ طرحها في الإشكالية صيغت هذه الفرضيات:

- 1- تواجه الأسر النازحة في الوسط الحضري مشكلة الفقر تعيشها أو تهددها على شكل مسألة اجتماعية ناتجة أساساً عن طبيعة الحياة الحضرية.
- 2- تساهم طول مدة إقامة الأسر النازحة في الوسط الحضري في إيجاد الحلول لمسألة الفقر.
- 3- يواجه أفراد الأسر النازحة في الوسط الحضري صعوبات في تحقيق الاندماج الاجتماعي.
- 4- تساهم طول مدة إقامة الأسر النازحة في الوسط الحضري في اندماج أفرادها.
- 5- يؤثر التحضر من خلال طرحه لمسألة الفقر على الأسر النازحة في الوسط الحضري سلباً على درجة اندماجها.

خامساً: تحديد المفاهيم:

يعتبر الإطار المفاهيمي بمثابة الخلفية النظرية التي يعتمد عليها الباحث لكونها تشكل أدوات بحثية تحدد مضمون ودلالة الإشكالية في ترابط عناصرها، ومن هذا المنطلق نحاول تحديد المفاهيم الأساسية التالية للدراسة:

- 1- التحضر: ينظر إلى التحضر على أنّه تركّز جغرافي للسكان والأنشطة غير الزراعية في بيئة حضرية مختلفة من حيث الشكل والحجم، ويرى البعض الآخر على أنه عملية معقدة نتيجة لتفاعل العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الأساسية على حيز جغرافي معين يؤدي إلى انتشار قيم وسلوك ونظام ومؤسسات حضرية.

وعلى هذا الأساس فالتحضر يشير لغويا واجتماعيا إلى "عملية انتقال اجتماعي من حالة ترّيف إلى حالة تحضر ومن ثمة فإنّ التحضر هو ظاهرة اجتماعية تتصل بالتغير الاجتماعي وأضاف (المنجد) كلمة التحضر وذلك في ذكر إنّ البدو تشبهوا بأخلاق الحضر فتحضروا".¹

وجاء في معجم العلوم الاجتماعية أنّ: "التحضر هو الانتقال من الحياة الريفية أي المعيشة في الريف إلى حياة الحضر أي المعيشة في المدن، وهذا الانتقال قد يكون بسبب الهجرة وفي هذا يتعين على الشخص أو الجماعة أن تتكيف مع النظم والقيم السائدة في المدينة ويترتب على الفشل في هذا التكيف تدهور الحالة المادية والمعنوية أو الانحراف أو الارتداد إلى القرية، وقد يكون التحضر بسبب اتساع نطاق المدن ووصول أساليب الحياة الحضرية إلى بعض المناطق الريفية وفي هذه الحالة يكون الانتقال عادة تدريجيا من حياة الريف إلى حياة الحضر ولكن هذا لا يفي بوجود صراع يستمر مدة من الزمن بين القيم الريفية والقيم الحضرية فيفضل التمسك لدى بعض الأسر العريقة والمحافظة بالرغم من تدفق أساليب الحياة المادية والاجتماعية الحديثة، ويبدوا الصراع واضحا في عملية التحضر بين جيل الشباب وجيل الشيوخ، وتثير عملية التحضر كثيرا من المشكلات النفسية والاجتماعية وتؤدي أحيانا إلى تفكك البيت الريفي".²

* التعريف الإجرائي للتحضر: هو ظاهرة انتقال الأسر من المناطق الريفية وما يحملونه أفرادها من أفكار ومعتقدات وعادات وعلاقات إلى المراكز الحضرية، وبعد استقرارهم يحاولون الاندماج والتكيف بالتدرج مع طرق الحياة وأنماط المعيشة في أماكن تواجدهم داخل المدينة.

2- المسألة الاجتماعية: إن مفهوم المسألة الاجتماعية، على غرار العديد من المفاهيم كالمجتمع المدني والعولمة أصبح مفهوم للحظة التاريخية التي تحمل دلالات وأمارات تستشف كأحداث وتدحض المعتقدات السياسية ونظريات الاقتصاد السياسي الليبرالي والاشتراكي على حد سواء ليصبح مفهوم المسألة الاجتماعية مفهوما ملازما للأزمة المجتمعية.

فالمسألة الاجتماعية ذات بعدين أساسيين الأول كمي ويتجلى في مؤشرات ومتغيرات قابلة للقياس، كعدد الفقراء وقياس الفقر ودرجاته وتحديد جيبوه، أو أزمة الفقر والإسكان، البطالة وقدرات استيعاب العمالة من قبل سوق التشغيل، ودرجات التكفل الصحي وطبيعة الأمراض، الوضعية الأمنية كعدد الجرائم التي تقع وعدد المجرمين والوضعية العائلية... وغيرها.

أما البعد الكيفي، يتجلى في تلك الصور التي يحملها المخيال الجمعي حول مسألة الانتماء للمجتمع والاندماجية الاجتماعية والسياسية، التي تتكفل بها مؤسسات الدولة الرسمية ومؤسسات الحماية الاجتماعية المختلفة.

¹ - محمود الكردي: التحضر "دراسة اجتماعية"، الكتاب الأول، "قضايا ومناهج"، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص 30.

² - إبراهيم بيومي مذكور وآخرون: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص 79.

فالتراث السوسيولوجي، التاريخي والاقتصادي، استنادا للبحث في أسباب اشتدادها، وسبل معالجتها جعلت منها إلى جانب كونها " أحداث " وواقع نلتمسها في الحياة اليومية، فهي كذلك بالنظر لما تمدنا به الشواهد التاريخية والسياسية، سيما عبر مسار محاولات احتوائها والحد من تهديداتها للرباط والاندماج الاجتماعي، تصبح المسألة الاجتماعية على حد تعبير "جاك كوماي Jacques Comaille" ليست موضوعا قائما بذاته، بل موضوع يبني سياسيا واجتماعيا كظاهرة فعلا، تشكلت بفعل الأحداث، لكن من أحداث لا تكتشف إلا من خلال ردود الأفعال والعواطف التي تتولد عنها وحيالها ¹.

* التعريف الإجرائي للمسألة الاجتماعية (مسألة الفقر): في ضوء ما أثارته المفاهيم السابقة، والأبعاد المختلفة التي تحملها المسألة الاجتماعية كظواهر كمية وكيفية في آن واحد، يمكن تعريف المسألة الاجتماعية إجرائيا على أنها تحمل ثلاثة خصائص، فهي ذلك الوهن الاجتماعي التي تجعل الأسر النازحة عرضة له، وتشير أيضا إلى تلك التهديدات التي يمكن أن تطال تلك الأسر التي ظلت تعتقد بأنها في مأمن من تعرضها للمشكلات الاجتماعية، وفي سياقات معينة تحمل أيضا مدلول الخوف والقلق الاجتماعي لتلك الأسر التي تبدوا وضعياتها الاجتماعية ومكاسبها مهددة بفعل نزوحها إلى الوسط الحضري، إلى حد لجوئها إلى إجراءات وحلول فردية للحد من تدهور حالاتها الاجتماعية.

ومن أهم هذه المسائل التي يمكن أن تعيشها الأسر النازحة في الوسط الحضري أو تهددها نجد مسألة الفقر، على اعتبار أن هذه المسألة مرتبطة بتحضرها وحياتها في الوسط الحضري يمكن أن تتجنبها أو على الأقل التقليل من حدتها لو بقيت تعيش في الوسط الريفي بفضل التضامن الآلي الذي تعتمد عليه الحياة الريفية.

3- الفقر: الفقر لغة مشتق من فقر ضد استغنى وأفقره ضد استغناه وافتقر إليه احتاج فهو فقير وجمعها فقراء، ومنها فإن الفقر ضد الغنى، وذلك أن يصبح الإنسان محتاجا ليس له ما يكفيه²، وهذه الحالة سواء كانت في الماديات أو المعنويات، قد يكون المال أو في الثقافة أو المعرفة وإذا احتاج الإنسان إلى أي شيء يكمل به النقص يشعر بالحرمان والقلة فهو فقير في هذا الشيء أو مفتقر إليه³. في المرجعيات الدولية نجد عدة اتجاهات عرفت الفقر منها:

- الاتجاه الأول: كان من أشد أنصار هذا الاتجاه "أوسكار لويس 1964 وولس 1987"، ويؤكد أنصار هذا الاتجاه على أن أغلب بحوث الفقر تنطلق من التعريف الظاهر لمفهوم الفقر والذي يشير إلى تلك الفئة من الناس أو الجماعة الموجودة في أي مجتمع، و التي تنتم بمجموعة من الخصائص و السمات تجعلهم يوصفون بشكل حدسي أنهم فقراء، وهو تعريف غامض وغير دقيق⁴.

¹ - Jacques comaille, la question urbain, manuel castels, 1972, p 78.

² - مسعد محي محمد: نظام الزكاة بين النص والتطبيق، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998، ص 141.

³ - إبراهيم مذكور: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة العامة للكتاب، 1975، ص 433.

⁴ - رضا العدل وآخرون: التنمية الاقتصادية، جامعة عين شمس، مصر، دت، ص 86.

- الاتجاه الثاني: ويعرف "على وهب" الفقر بأنه يعني الحرمان على أشده حيث لا يمكن الحصول على الحاجات الأساسية للعيش إلا نادرا وهذا لا يتجاوز الحد الأدنى للبقاء على الحياة¹، ويبدو أن هذا التعريف يركز على الحاجات الأساسية ويستبعد الحاجات الأخرى التي تؤثر على ظاهرة الفقر.

- الاتجاه الثالث: أما "قراوهيل" فيعرف الفقر على أنه حالة من النقص المادي، الذي يترجم بصفة عامة بمستوى الدخل النقدي، الذي يبقى دائما أقل من مستوى حد الفقر²، أما "فيليب عطية" فيعتبر الفقر بشكل عام بأنه ندرة المادة أو تبديدها أو توزيعها على نحو عادل³، وهذه التعاريف تركز على مؤشر النقص المادي علما أن حد الفقر في البلدان النامية يختلف عن حد الفقر في البلدان المتقدمة لأن الفقير في دولة متقدمة يمكن اعتباره غير فقير في دولة نامية.

- الاتجاه الرابع: حسب "تونسد" فيمكن اعتبار أفراد أو أسر أو مجموعة من السكان في حالة فقر حين تعوزهم الموارد اللازمة للحصول على التغذية النموذجية، المشاركة في الأنشطة والتمتع بظروف حياة وتسهيلات تكون عادة مشجعة على الأقل في نطاق واسع وموافق عليها في المجتمعات التي ينتمون إليها، وتكون وارداتها منخفضة بالنسبة للموارد التي يحددها المتوسط الفردي أو العائلي، لدرجة أنهم يقصون من أنماط حياتهم العادية ومن التقاليد و الأنشطة⁴.

- الاتجاه الخامس: يكتسي مفهوم الفقر حسب هذا الاتجاه بعدا آخر غير البعد المادي، وهو البعد النفسي حيث يعتبر أصحاب هذا الاتجاه ليس مجرد نقص في الموارد أو الممتلكات فقط ولكنه أيضا يتمثل في الأمن، الكرامة، الاستقلالية فضلا عن الصعوبة الشديدة في تحسين مستويات المعيشة للأشخاص الفقراء⁵، وعليه فالفقراء خياراتهم محدودة للغاية وهم لا يستطيعون إسماع صوتهم للغير أو التأثير فيما يجري لهم.

- الاتجاه السادس: من خلال دراسات بعض الاقتصاديين وبصفة خاصة دراسات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، تم التوصل إلى التعريف التالي للفقر "حيث يتم عزل فئات معينة في المجتمع ويتم

¹ - علي وهب: خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996، ص 140.

² - 961. Douglas Greenwald ,Ed, Encyclopédie Economique, Economica , Paris 1984, P-

³ - فيليب عطية: أمراض الفقر والمشكلات الصحية في الثالث العالم، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1992، ص 10.

⁴ - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة 12، الجزائر، 1998، ص 98.

⁵ - Programme Des nation unies Pour le Développement rapport mondial sur le développement

28. P humain 1998, economica, Paris,

النظر إليها بوصفها محتاجة أو فقيرة أو محرومة...الخ، وتضم هذه الفئات المسنين والعاطلين والأيتام والجماعات ذات الدخل المنخفض.¹

- الاتجاه السابع: يؤكد أنصار هذا الاتجاه على أن الفقر في حقيقة الأمر عجز الأفراد أو الأسر الموجودة في المجتمع عجزاً تاماً، عن توفير الحد الأدنى للموارد أو القدرة اللازمة من أجل تحقيق أقل قدر ممكن من الإشباع للحاجات الأساسية أو الضرورية التي تمكنهم من البقاء على قيد الحياة ومزاولة أعمالهم، فالفقر هنا يعني قصور القدرة الإنسانية.²

ومما سبق يمكن التأكيد على أن مفاهيم الفقر تتفاوت بين مفهوم ذي طابع عملي، يعكس إمكانية تلبية الحاجات الأساسية للفرد من غذائية وغير غذائية، ويمكن تسميته بالمفهوم المادي الضيق، وبين مفهوم يعكس الوضع الاجتماعي النفسي للفقير الذي يمكن تسميته بالمفهوم النفسي الموسع ولكلا المفهومين دلالات و استخدامات:

1- المفهوم المادي الضيق: والذي وضعه البنك الدولي، حيث يعتبر الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى للمعيشة³، فالمفهوم المادي الضيق للفقير يرتبط بمفهوم تأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة اللائق، وهنا تُطرح عدة تساؤلات حول كيفية قياس مستوى المعيشة؟، وما هو مضمون الحد الأدنى من مستوى المعيشة اللائق؟، وكيفية يمكن قياس شدة الفقر من خلال مؤشر واحد؟.

2- المفهوم الاجتماعي والنفسي الموسع: انتقد العديد من الباحثين الاجتماعيين التركيز المفرط على قياس مؤشرات الفقر بغرض إجراء المقارنات الدولية، إذ أن الفقراء ليسوا مجموعة متجانسة، كما أن مشاكل وأسباب فقرهم معقدة وذات أبعاد متعددة، فالجوانب الاجتماعية و النفسية للفقير تشمل مظاهر عدة كتدني السلم الاجتماعي الانعزال والضعف الجسدي وقلة الحيلة و الإذلال والحرمان والتعرض للمخاطر الأخرى وهذه المخاطر بالرغم من أنه يصعب قياسها إلا أنها تبقى لها فائدتها النوعية، وعليه فإن المطلوب حسبهم أن تتزامن دراسة الفقر من الجانب الاجتماعي النفسي مع دراسته من الجانب المادي الكمي.⁴

* المفهوم الإجرائي للفقير: الفقر كالمفهوم يعبر عن حياة أفراد أو جماعات تتسم بعدم القدرة على تلبية الحاجيات الأساسية من مأكّل ومسكن صحي، والحصول على تعليم كافٍ والتمتع بصحة جيدة،

¹ - Observation National de la Pauvreté et De l'exclusion Social Rapport 2000, La Documentation Française , Paris 2000, P 24.

¹³ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير اجتماع الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، المجلد 1، فبراير 1996، ص 13.

³ - البنك الدولي: تقرير عن التنمية البشرية في العالم 1990، ص 88.

⁴ - جورج فارس القصيبي ، مرجع سابق، ص: 108.

ويتسع لمظاهر عديدة من الحرمان و العجز وأشكال مرفوضة من اللامساواة، فهو مفهوم معاكسا لمفهوم الرفاه.

4- الأسرة: يعتبر مفهوم الأسر من المفاهيم التي حظيت باهتمام كبير من طرف الباحثين والمهتمين الذين اختلفوا في تحديد مفهومها باختلاف خصوصياتها من مجتمع لآخر ومن حقبة زمنية لأخرى، فالأسرة عبارة عن نظام اجتماعي يمليه عقل المجتمع وتتحكم فيه إرادته يرتبط ارتباطا وثيقا بمعتقدات المجتمع وتقاليده وأعرافه وتاريخه، وبذلك كانت الأسرة ولا تزال نتاجا اجتماعيا يعكس صورة المجتمع الذي توجد فيه، فإذا اتصف المجتمع بالثبات اتصفت الأسرة به كذلك، وإذا اتصفت بالحراك والتطور تغيرت الأسرة بتغير ظروف تطور ذلك المجتمع.¹

فالأسرة لغة تعني الربط والقيّد، جاء في القرآن الكريم "حَنُّ خَلْقَانَهُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ وَإِذَا شِئْنَا بَدَلْنَا أَمْتَالَهُمْ تَبْدِيلًا"²، ومنها أيضا الأسير أي أسير الحرب ومن هنا فإن الأسرة هي الرابطة الاجتماعية الأولى في حياة الإنسان التي ينشأ فيها ويعيد إنتاجها عندما يكبر.³

ورغم كل اختلاف العلماء في محاولة إعطاء تعريف شامل للأسرة، إلا أنهم يشتركون في أن جميع الناس في كل المجتمعات في الماضي والحاضر ولدوا وتربوا في أسرة تتكون كل منها في مجموعها من ثلاثة أعضاء على الأقل ينتمون إلى جيلين فقط جيل الآباء والأبناء.⁴

وهي تشمل على شخصين بالغين وهما الذكر والأنثى الذين يعرفان أنهما الأبوان البيولوجيان للأطفال، يقومان في العادة بالالتزامات الاقتصادية تجاه الوحدة الأسرية وتحديد معظم القواعد و المعايير الأسرية، كما أن القيم الاجتماعية تمارس نوعا من الضغوطات يتوجب على الأبناء احترامها وطاعة الآباء في طريقة سلوكهم وتعاملهم.⁵

* التعريف الإجرائي للأسرة النازحة: من خلال مختلف المفاهيم التي أعطيت للأسرة وانطلاقا من واقع المجتمع الجزائري تعتبر الأسرة المؤسسة التربوية الأولى التي يتلقى منها الفرد تنشئته الاجتماعية التي تحوله من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي-ثقافي، ففيها تتحدد معالم شخصيته وهويته وتضمن له الحماية والرعاية والتأديب وتساعد على اكتساب المهارات المختلفة التي تساعد على الاندماج في المجتمع والتهيؤ للاستقلال عنها.

¹ - Boutefnouchet (M): La Famille Algérienne- évolution et caractéristiques récentes, S.N.édition et diffusion, 2ed, 1982, Alger, p 19.

² - القرآن الكريم: سورة الإنسان، الآية رقم: 28. (رواية ورش)

³ - محمد بومخلوف وآخرون: واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري- القطيعة المستحيلة، دار الملكية، ط1، الجزائر، 2008، ص 19.

⁴ - سناء الخولي: الأسرة والحياة الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 51.

⁵ - مطاوع إبراهيم عصمت: أصول التربية، دار الشروق للنشر والتوزيع والتربية، ط1، القاهرة، 1982، ص 51.

وفي هذه الدراسة نقصد بالأسرة جماعة اجتماعية متكيفة ذاتيا تتكون من الأب والأم والأطفال غير المتزوجين اللذين يعيشون معا، انتقلت من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري -مدينة سطيف- الذي تسعى للاندماج فيه.

5- الاندماج الاجتماعي: قبل الخوض في تحديد هذا المفهوم نشير أولا إلى تلك الصعوبات التي واجهتنا في الحصول على مادة علمية متعلقة بالاندماج الاجتماعي كموضوع قائم بذاته ولا حتى دراسة تناولت موضوع الاندماج الحضري، عدا بعض المحاولات التي اهتمت بدراسة الإدماج المهني للعمال أو إدماج المسجونين أو المسنين أو المتقاعدين، كما نشير إلى وجود فرق جوهري بين مفهومي الإدماج والاندماج، باعتبار الأول يعبر عن عملية قصدية والثاني طبيعية.

فوردت كلمة "الاندماج" الكتابات العربية بمعنى التكامل وقصد به تكيف الجماعات والأفراد بكيفية تؤدي إلى تكوين مجتمع منظم، كما تؤدي هذه الجماعات في إطار المجتمع المنظم، أنشطة مختلفة وهي راضية عن هذا الأداء وعندها يصبح الفرد متكيفا اجتماعيا، وهذا النوع من الاندماج يظهر في الجماعات الصغيرة أكثر منه في الجماعات الكبيرة.¹

كما ورد في معنى التوافق ويقصد به قدرة الفرد على التلاؤم والتكيف ببيئته المادية والاجتماعية في شتى صورها: البيئة الأسرية والمهنية، الدراسية، الثقافية والدينية.

ويعرفه "عدنان أبو مصلح: بأنه تكيف الشخص وفقا لمستلزمات المجتمع أو تمشيا مع مثل الجماعة التي ينتمي إليها بحيث يستلزم بكافة مسؤولياته ويستجيب لمطالبها ويندمج في دورة حياتها الكاملة.²

كما يعني الاندماج من وجهة نظر المشاركة إن جاز التعريف بالأضداد فهو حالة مضادة للرفض والطرد والمقاطعة لذلك يمكن القول إن الاندماج يعني أساسا المشاركة التي تنطوي على ثلاثة أبعاد أساسية: بعد نفسي وبعد اجتماعي و بعد سياسي.

* التعريف الإجرائي للاندماج الاجتماعي: يعبر عن قدرة الفرد على تبني أساليب سلوكية تلائم البيئة التي يعيش فيها مما يدفعه لخلق علاقة فعالة ومنسجمة مع مختلف الجماعات في المجتمع، إذا الاندماج الاجتماعي هو تلك العملية الدينامية المستمرة التي يقوم بها الفرد لتحقيق التلاؤم بنيه وبين البيئة المادية والاجتماعية في المجتمع والمحافظة على هذا التلاؤم.

وفي هذه الدراسة يعبر الاندماج الاجتماعي عن قدرة أفراد الأسر النازحة على التوافق والانسجام مع العوامل المحيطة بهم في أماكن تواجدهم بصفة كبيرة، في الأسرة وفي الحي وفي العمل، في المؤسسات التعليمية وفي المدينة ككل، والتلاؤم مع كل التغيرات التي قد تحدث نتيجة هذه العوامل من خلال قدرة هؤلاء الأفراد على الحياة في المدينة بإظهار الانتماء لمختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي ينتمي

¹ - إبراهيم بيومي مذكور وآخرون: مرجع سابق، ص 174.

² - عدنان أبو مصلح: معجم علم الاجتماع، دار أسامة للنشر، الأردن، 2006، ص 72.

إليها والمشاركة في مختلف الأنشطة التي تنظمها والقدرة على الدخول في علاقات اجتماعية مع مختلف الفاعلين.

سادسا: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

1- مناهج الدراسة: انطلاقا من طبيعة الموضوع الذي يجمع بين ثلاث ظواهر اجتماعية كبرى التحضر ومسألة الفقر (أحيانا تتحول إلى مشكلة اجتماعية) والاندماج الحضري وفرضياته المتنوعة وصفية وفروقية وأهدافه المتعددة، اعتمدت الدراسة على عدة مناهج منها ما هو كمي كالمنهج الوصفي والطريقة الإحصائية وما هو كمي كالمنهج التاريخي والمنهج المقارن، ولكن يبقى المنهج الوصفي هو المنهج الأساسي في هذه الدراسة.

2- مجالات الدراسة: أجريت الدراسة الميدانية بمدينة سطيف (بأحيائها المختلفة) ، التي تعد من المدن الداخلية الشرقية بالجزائر التي عرفت نموا حضريا سريعا ناتج أساسا عن النزوح الريفي من المناطق الريفية، وأنّ الأصل الريفي لمعظم سكانها سيسمح بالتحقق من فرضيات الدراسة.

فبلغ عدد سكان مدينة سطيف في 16 أبريل 2008م حوالي 252127 نسمة بـ 54551 أسرة وبمعدل نمو قدره 01,71% من أصل 288461 نسمة بالبلدية، وخلال سنة 2009م قدر عدد السكان بالبلدية بـ 299 379 نسمة ينتمون إلى 57956 أسرة بكثافة سكانية قدرها 2351,76 نسمة/كلم²، وسنة 2010م قدر عدد السكان بـ 323211 نسمة، ومن المتوقع أن يصل إلى 331569 نسمة نهاية سنة 2013م وإلى 396453 نسمة سنة 2020م.¹

ويمثل المجال البشري للدراسة أفراد تلك الأسر النازحة بعد سنة 1992م، باعتبار أن الأسر النازحة قبل هذا التاريخ يمكن أن تكون قد اندمجت في الوسط الحضري وبذلك لا تخدم الموضوع ولا نستطيع التحقق من فرضياته، بالإضافة إلى كون الدراسة تجرى على الآباء والأبناء أكثر من 18 سنة فقط لاستبعاد قدر الإمكان عامل المراهقة في التأثير على اندماج هؤلاء الأبناء في الوسط الحضري، أي أن الدراسة الميدانية التي أجريت في الفترة الممتدة بين شهري جانفي وماي 2011م عمدت على دراسة أفراد الأسر النازحة الذين ولدوا في الوسط الريفي.

3- العينة وكيفية اختيارها: كانت الأسر المقصودة لتشكيل عينة البحث يُشترط أن تكون أسرة تتكون من زوجين أو أحدهما وابن(ة) يفوق عمره(ا) 18 سنة غير متزوج (ة) يقيمون في الأسرة على الأقل، ذات أصول ريفية نزحت بعد سنة 1992م تقيم داخل حدود مدينة سطيف وليس داخل حدود البلدية التي تضم إلى جانب التجمع الرئيسي الذي يمثل المدينة سبع تجمعات ثانوية: الحاسي، شوف الكداد، فرماتو، عين السفيهة، قاوة، عبيد على وعين الطريق.

¹ - بلدية سطيف: المصالح التقنية، (cd) حول السكن والسكان بولاية سطيف.

فوزعت الأدوات جمع البيانات على 443 أسرة، ولكن تم استرجاعها من 394 أسرة فقط، منها 361 أسرة أجاب أفرادها المقدر عددهم بـ 1258 عن الأداتين بطريقة سليمة وهي المشكلة لعينة البحث، والجدول الآتي يوضح توزيع أفراد الأسر النازحة على عينة البحث:

جدول رقم (01): يوضح توزيع عينة البحث حسب السن والجنس.

الفرد (السن)	الجنس	عينة البحث
الآباء	زوج	313
	زوجة	333
مجموع الآباء		646
الأبناء	ابن	291
	بنت	321
مجموع الأبناء		612
مجموع أفراد العينة (من 361 أسرة)		1258

أدوات جمع البيانات: اعتمدت الدراسة على المقياس كأداة رئيسية لجمع البيانات حول ظاهرة الاندماج الاجتماعي لأفراد الأسر النازحة في الوسط الحضري، فهو مقياس يحتوي على البيانات الشخصية الخاصة بالمجيب والسؤال المتعلق بدرجة شعور المجيب بمسألة الفقر والذي يحتوي على ثلاث احتمالات للإجابة (تعيشه، يهددك، لا تعيشه ولا يهددك) يعبر من خلالها المبحوث على درجة شعوره بالتهديد الذي من الممكن أن تشكل هذه المسألة على الأسرة، كما يحتوي على (60) بند أو عبارة موزعة على ثلاث محاور حسب أماكن تواجد الأفراد لفترات طويلة في الوسط الحضري وهي (الاندماج في الأسرة (البيت)) الاندماج في الحي/ الاندماج في المجتمع) بمعدل (20) بند للمحور.

ويحتوي كل بند على ثلاث احتمالات للإجابة (موافق، موافق نوعاً ما، غير موافق) تمنح له درجة حسب اتجاهه من (03) إلى (01) إذا كان البند في اتجاه البعد أي أنه يعبر عن اندماج المبحوث ومن (01) إلى (03) إذا كان البند عكس اتجاه البعد.

سابعاً: أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات الميدانية:

لاعتقادي أنه لا يمكن لأي باحث أن يوفق في دراسته لأي ظاهرة إلا إذا كان ملماً للتراث النظري حول الظاهرة المدروسة ومتمرساً على خطوات المنهج العلمي وله حد أدنى من المعارف حول المعالجة الإحصائية للبيانات؛ ونظراً لخبرتي المتواضعة حول كيفية معالجة البيانات في العلوم الاجتماعية بحكم

تدريسي لهذا المقياس لسنوات طويلة، أوليت أهمية كبرى للكيفية معالجة البيانات الميدانية لهذه الدراسة، والتي كانت على النحو الآتي:

أولاً: بعد استرجاع الأدوات جمع البيانات تم مراجعتها واستبعاد غير الصالحة منها، والتي تحتوى على أكثر أو يساوي (10%) من الأسئلة غير مجاب عنها.

ثانياً: تمت عملية الترميز للأداة كما يأتي:

- 1- إعطاء رقم لكل مبحث يسجل في الجانب الأسفل على المقياس الذين أجاب فيهما.
- 2- وإعطاء رقم لكل أسرة يوضع في الجانب الأعلى لكل مقاييس التي تنتمي إلى نفس الأسرة.
- 3- تم إعطاء رمز لكل محور من محاور المقياس، مثلاً أعطي الرمز A لمحور البيانات الشخصية الخاصة بالمبحث، والرمز B لمحور البيانات الخاصة بالأسرة، وهكذا...
- 4- إعطاء رمز أو رقم لكل سؤال في المقياس أو بند (عبارة) في المقياس، مثلاً أعطي الرقم 1 للسؤال الأول في المحور الأول حول الجنس وأصبح رمزه النهائي هو A1، وللسؤال A2، وهكذا...
- 5- إعطاء رقم لكل احتمال إجابة على كل الأسئلة، مثلاً في السؤال حول الجنس: يعطى الرقم (1) للذكر والرقم (2) للأنثى.

ثالثاً: فبعد مرحلة الترميز، تم إعداد ملف جديد من البرنامج الإحصائي (SPSS.19) الذي يسمى " الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية"، هذا الملف يتوافق تماماً مع طريقة الترميز المعتمدة.

رابعاً: تم إدخال البيانات الخاصة بكل مبحث (فرد) إلى البرنامج الإحصائي SPSS.

خامساً: من خلال البيانات الخاصة بكل مبحث تم استخراج البيانات الخاصة بكل أسرة، كما يلي:
أ- في المرحلة الأولى: تم جمع إجابات كل أفراد الأسرة الواحدة على كل بند أو عبارة (سؤال) ثم قسمته على عدد الأفراد، فكانت كل النتائج تتراوح بين (01) و(03) بمعنى أن مداها يقدر بـ (02)، وبقسمة المدى على عدد احتمالات الإجابة الثلاث (موافق، نوعاً ما، غير موافق) نحصل على طول فئة قدره (0,67) وعليه تُحدد إجابة الأسرة ككل على ذلك البند وفق التصنيف الآتي:

الإجابة على كل بند	مدى الدرجات
موافق	02,34 - 03
موافق نوعاً ما	01,67 - 02,33
غير موافق	01 - 01,66

ب- وفي المرحلة الثانية: تم جمع إجابات كل أسرة في كل محور، وبما أن كل بند يحتوى على ثلاث احتمالات للإجابة (موافق، موافق نوعاً ما، غير موافق) تمنح له درجة حسب اتجاهه من (03) إلى (01) إذا كان البند في اتجاه البعد أي أنه يعبر عن اندماج المبحث ومن (01) إلى (03) إذا كان البند عكس اتجاه البعد.

فبعد جمع درجات بنود كل محور نجدها تتراوح بين (20) و(60)*، وبحساب المدى نجده يقدر بـ (40) وبتقسيمه على (03) عدد احتمالات الإجابة نتحصل على طول الفئة قيمته (13,33) لتتوزع وفقه إجابات الأسر افتراضيا لتحديد مستوى اندماجها كل محور (مكان تواجد) كما يأتي:

مدى الدرجات	مستوى اندماج الأسرة في كل محور
60 - 46,48	مندمج
46,67 - 33,34	نوعا ما
33,33 - 20,00	غير مندمج

فهاتين العمليتين تسمى بعملية تحويل البيانات الكمية إلى بيانات كمية أو اسمية (تكرارات)، علما أن التعامل مع البيانات كما هي أفضل من تحويلها، ولكن لضرورة علمية متعلقة بمدى قدرة القارئ لهذه الدراسة في فهم المقاييس الإحصائية الخاصة بالبيانات الكمية الأكثر تعقيدا، اعتمدنا على البيانات الكيفية التي تبدو في متناول الجميع لإعطائهم فرصة الاستفادة من نتائجها.

سادسا: مرحلة استخراج النتائج التي كانت على مرحلتين، مرحلة استخراج النتائج الخاصة بالأسر ومرحلة استخراج النتائج الخاصة بأفراد تلك الأسر، والتي اعتمدت على:

1- التكرارات والنسب المئوية: وذلك لمعرفة عدد ونسبة أفراد العينة الذين اختاروا كل بديل من بدائل أسئلة الأداة يمكن من خلالها تحديد الاتجاه العام لأفراد العينة، ولكن لا يمكن تعميمها إلا إذا تم التأكد من دلالتها إحصائيا باستعمال المقياس المناسب حسب نوع الفرضية (وصفية، فروقية، تأثيرية، علائقية)، نوع الإحصاء (برامتري، لا برامتري)، عدد العينات (عينة واحدة، عينتين، عدة عينات) وطبيعتها (متراكبة، مستقلة) ونوع البيانات (كمية، رتيبة، كيفية).

2- مقياس الكيدوا (اختيار كا²): وهو من بين الاختبارات الإحصائية اللابرامترية الخاص بالبيانات الكيفية (التكرارات) يستعمل لمعرفة مدى وجود دلالة إحصائية للفروق بين التكرارات المشاهدة (المتحصل عليها من الدراسة الميدانية) والمتوقعة (النموذجية التي تعبر عن عدم وجود فروق) والهدف منه الاستدلال على درجة تحقق الفرضيات، وهو نوعان حسب نوع الفرضية وعدد العينات وطبيعتها:

أ. في حالة التعامل مع الفرضيات الوصفية (الفرضية الأولى والثالث) لعينة واحدة (الجدول البسيطة) يسمى باختبار حسن المطابقة يحدد درجة التطابق بين التكرارات المشاهدة والمتوقعة؛

$$X^2 = \frac{\sum (fo - fe)^2}{\sum fo}$$

ويعطى بالعلاقة الآتية: * 1

24* - أدنى درجة لكل بند هي (01) وعدد البنود لكل محور هو (20) إذا أدنى درجة كل المحور = 20×01 = 20
- أما أعلى درجة لكل بند فهي (03) وعدد البنود لكل محور هو (20) إذا أعلى درجة كل محور = 20×03 = 60

ب . وفي حالة التعامل مع فرضيات فروقية (الفرضية الثانية، الرابعة والخامسة) لعينتين أو عدة عينات مستقلة (الجدول المركبة) يسمى باختبار الاستقلالية، ويعطى بالقانون الآتي:

$$\chi^2 = \sum \frac{(fo - fe)^2}{fo}$$

حيث أن:

Fo = التكرارات المشاهدة (التكرارات المتحصل عليها من واقع الدراسة الميدانية).

Fe = التكرارات المتوقعة (التكرارات التي من المفروض التحصل عليها).

3- درجات الحرية: وتستعمل لاستخراج قيمة χ^2 المجدولة وتعطى بالعلاقة التالية:

أ. في حالة الجداول البسيطة: $DDF = (N-1)$ بمعنى (عدد اختيارات الإجابة - 1)

ب. في حالة الجداول المركبة: $DDF = (C-1) * (R-1)$

بمعنى = (عدد الأعمدة - 1) * (عدد الأسطر - 1)

4- مستوى الخطأ (0.05): بمعنى نقبل خمسة أخطاء من 100، لأن الدراسة في العلوم

الاجتماعية.

5 - معادلة ألفا كرونباخ: يستعمل لقياس درجة ثبات المقاييس، ويُعد من المقاييس الأكثر

استعمالا في العلوم الإنسانية والاجتماعية نظرا لسهولة حسابه لأنه يتطلب فقط قياس واحد عكس المقاييس الأخرى التي تتطلب قياسين على الأقل، وفي الدراسة الراهنة أُستعمل لقياس درجة ثبات مقياس

الاندماج الاجتماعي، ويعطى بالقانون الآتي: $\alpha = \left(\frac{k}{k-1} \right) \left(1 - \frac{\sum \sigma_i^2}{\sum 6_i^2 + 2 \sum \sigma_{i,j}} \right)$ حيث أن:

α : ألفا كرونباخ.

K: عدد المتغيرات الفرعية.

σ_i^2 : تباين المتغيرات الفرعية (الخطأ العشوائي Ea).

E i, j: التباين المشترك بين المتغير الفرعي i والمتغير الفرعي j.

ثامنا: نتائج الدراسة الميدانية: (خاتمة)

فبعد عرض وتحليل البيانات الدراسة الميدانية -التي لا يسع المجال هنا لعرضها- توصلت الدراسة

الراهنة إلى جملة من الحقائق المتعلقة بـ:

25* - هذه الاختبارات تم استخراجها بفضل منظومة SPSS.22: وتقديم هذه القوانين كان بهدف تبيان طريقة عمل هذه المنظومة

وإعطاء فرصة للقارئ إذا ما أراد التأكد من صحة نتائج الدراسة.

- أنظر مثلا: عبد الكريم بوحفص: الإحصاء المطبق في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005،

ص-ص: 193-197.

Méthodes de recherche en management, Ed. Dunod, 2^{ème} Ed, Paris, 2003, p 97.: Thietart (R)-²

أولاً: طبيعة مسألة الفقر التي تعيشها الأسر النازحة في الوسط الحضري: تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن أكثر من نصف الأسر النازحة إلى الوسط الحضري تعاني من مشكلة الفقر وعدم قدرتها على تلبية حاجياتها الأساسية، ومعظمها كانت أسر تعيش حياة كريمة في قبل نزوحها وكأن الوسط الحضري يصنع الفقراء بسبب تعقد وتنوع متطلبات الحياة فيها، وبالتقريب ثلثها تُهددها مسألة الفقر مستقبلاً.

****** إذا: انتقال الأسرة النازحة من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري عقد من وضعيتها وجعلها تواجه عدة صعوبات وبمستويات متباينة ناتجة عن طبيعة الحياة الحضرية، منها ما تعيشه آنيا على شكل مشكلات ومنها ما يُهددها مستقبلاً على شكل مسائل اجتماعية، وتأتي أزمة الفقر في مقدمة هذه المشكلات التي تعاني منها هذه الأسر النازحة.

ثانياً: مدة إقامة الأسر النازحة في الوسط الحضري ومسألة الفقر: تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن مشكلة الفقر تمس معظم الأسر النازحة غير أن درجتها وحدتها تختلف حسب مدة إقامتها في الوسط الحضري، فتعيش الفقر كمشكلة أو على الأقل كتهديد أكثر من أربعة أخماس من الأسر الطويلة الإقامة في الوسط الحضري وبالتقريب كل الأسر التي المتوسطة الإقامة وبالتقريب ثلثي الأسر الحديثة الإقامة في الوسط الحضري.

أي أن الفقر تعيشه الأسر الطويلة الإقامة في الوسط الحضري ويهدد الأسر المقيمة لفترة متوسطة وتتفاداه الأسر الحديثة الإقامة في الوسط الحضري.

****** وهذا يشير إلى أن: طول مدة إقامة الأسر النازحة في الوسط الحضري لا يساهم في التغلب على مسألة الفقر التي تواجهها، بل يجعلها أكثر عرضة لها بسبب كبر حجم الأسرة ووصول الأبناء إلى سن والزواج مما يجعل على عاتق الأسرة النازحة عدة تحديات يجب تجاوزها.

ثالثاً: الاندماج الاجتماعي لأفراد الأسرة النازحة في الوسط الحضري: تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن هناك ما يقارب نصف أفراد الأسر النازحة غير مندمجين في المجتمع.

ولكن بوجود تباين بينهم في درجة اندماجهم، فنجد أكثر من ثلثي الأبناء وأكثر من نصف الأزواج غير مندمجين في حين اندمجت نسبياً ما يقارب نصف البنات، واستطاعت نصف الزوجات بالتقريب الاندماج في المجتمع.

****** إذا: انتقال الأسرة النازحة من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري جعل أفرادها يواجهون صعوبات في تحقيق الاندماج الاجتماعي وبمستويات متباينة حسب كل فرد حتى داخل الأسرة الواحدة.

رابعاً: مدة إقامة الأسر النازحة في الوسط الحضري واندماجها الاجتماعي: تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن هناك تباين في درجة اندماج أفراد الأسر النازحة في المجتمع حسب مدة إقامتهم في الوسط الحضري.

فاستطاع بالتقريب نصف أفراد الأسر الطويلة الإقامة في الوسط الحضري الاندماج في المجتمع واندماج نسبيا ما يقارب نصف أفراد الأسر المتوسطة الإقامة فيه ولم يندمج أكثر من نصف كل من أفراد الأسر الحديثة الإقامة بالوسط الحضري والطويلة؛ أي أن أفراد الأسر الطويلة الإقامة في الوسط الحضري هم الأكثر اندماجا من أفراد الأسر المتوسطة الإقامة وهم بدورهم الأكثر اندماجا من أفراد الأسر الحديثة الإقامة في الوسط الحضري.

****إذا: طول مدة إقامة الأسر النازحة في الوسط الحضري يساهم في اندماج أفرادها ويجعلهم أكثر مشاركة ودخولا في علاقات اجتماعية جديدة وأكثر شعورا بالانتماء إلى المدينة التي يقيمون فيه.**

خامسا: اندماج أفراد الأسر النازحة في الوسط الحضري حسب درجة تعرضهم لمسألة الفقر: تؤكد نتائج الدراسة الميدانية على أن أكثر ثلث الأسر النازحة التي تعيش مشكلة الفقر لم يستطيع أفرادها الاندماج داخل أسرهم وأكثر من الثلث الآخر يواجهون صعوبات في تحقيق الاندماج، في المقابل نجد أكثر من ثلاثة أرباع من الأسر التي لا تعيش مشكلة الفقر ولا تُهددها استطاع أفرادها الاندماج داخل أسرهم.

وهذا يشير إلى أن مسألة الفقر تؤثر تأثيرا سلبيا كبيرا جدا على درجة اندماجية أفراد الأسر النازحة داخل الأسرة، وهو ما يؤكد على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اندماج أفراد الأسر النازحة داخل الأسرة حسب درجة تعرضهم لمسألة الفقر.

**** إذا: مسألة الفقر تؤثر تأثيرا سلبا على درجة اندماجية أفراد الأسر النازحة في الوسط الحضري.**

وفي الأخير نشير إلى توافق ما أسفرت عنه نتائج هذه الدراسة الميدانية مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة خاصة ما يتعلق بتأكيداتها على تعرض الأسر -الأصلية وكذا النازحة- في الوسط الحضري لعدة مشكلات مثل السكن والبطالة وظهور السلوك الانحرافي لدى الأبناء خاصة في الأحياء المتخلفة الذي يؤثر بدوره على الوضعية الأمنية للمدينة ككل؛ كما أشارت أيضا تلك الدراسات إلى أن ثراء الأسر النازحة وعدم تعرض أفرادها لمشكلة الفقر يساهمان في تحقيق الاندماج الاجتماعي يضاف إليهما طول مدة الإقامة، مع التأكيد على أن الجيل الثاني (الأبناء) هو الأكثر اندماجا من الجيل الأول (الآباء). كما نشير أيضا إلى ثلاث نقاط جوهرية يجب أخذها بعين الاعتبار، الأولى تتعلق بعدم الإدعاء بتعميم نتائج هذه الدراسة نظرا لصغر حجم عينة البحث؛ والثانية كون التحضر لا يفرز فقط مشكلة ومسألة الفقر التي تناولتها الدراسة وهي بدورها لا تؤثر فقط على الاندماج الاجتماعي للأسر النازحة، بل حتى الأسر العتيقة في المدينة تعيش مثل هذه المشكلة وتهدها.

أما النقطة الثالثة فتتعلق بالاندماج الاجتماعي لأفراد الأسر النازحة الذي لا يتأثر فقط بالمسألة الفقر بل هناك عدة مسائل اجتماعية تؤثر هي الأخرى في درجة الاندماجية الاجتماعية لأفراد تلك الأسر على غرار مسألة السكن، مسألة البطالة، مسألة الأمن، مسألة التعليم، مسألة الصحة، وكذا وجود عدة متغيرات

تؤثر هي الأخرى فيها كالمستوى التعليمي، الحالة العائلية، درجة القرب والاتصال بالمنطقة الأصلية، تواجد الأقارب في المدينة، درجة انفتاح وتسامح المدينة المستقبلية، أسباب النزوح، إمكانية العودة، الزواج بقرين من المدينة، مكان الإقامة في المدينة ويمكن إضافة اللغة (اللهجة) وغيرها ... وكلها تفتح آفاقا جديدة بحاجة للكشف والبحث مستقبلا...

